الأهرام

المصدر: الوفد

التاريخ: ١٤ مايو ١٩٩٧

تأمين حوض النيل .. مسئولية مشتركة!!

رشاد إبراهيم محجوب
خبير الدراسات الاستراتيجية والقومية

تلعب منطقة حوض النيل دوراً اساسيا في ترتيبات الامن لدول حوض النيل وتزداد اهمية هذا الدور بالنسبة لمصر لكون نهر النيل هو المصدر الوحيد لامدادنا بالمياه من ناحية وثبات حصة مصر المائية التى تقدر بـ ٥٥,٥ مليار متر مكعب من المياه سنويا مع ظروف الزيادة السكانية المطردة التى تبلغ ١,٢ مليون نسمة سنويا من ناحية اخرى.

ويعتبر النيل الازرق الذى يمتد من الحبشة حتي يلتقى مع النيل عند الخرطوم ونهر السوباط من اهم الروافد المائية التى تمد مصر باكثر من ٨٥٪ من حصتها السنوية.. ويأتى باقى الحصة من روافد النيل الابيض وغيرها من الروافد والبحيرات المترامية على شواطئه فى اكثر من دولة مثل تنزانيا وكينيا واوغندا وغانا وزائير ورواندا وبوروندى - دول الاندوجو اى الاصدقاء باللغة السواحيلية - الامر الذى يضع اثيوبيا على قمة السياسة الخارجية والاعلامية المصرية خاصة بعد ارتفاع بعض اصوات الدول الافريقية التى تنادى بالتحلل من اتفاقية سنة ١٩٠٢ الموقعة بين الحكومة البريطانية والاثيوبية والتى تنص فى مادتها الثالثة على التزام اثيوبيا بعدم اقامة اى مشروعات او سدود على النيل او بحيرة تانا او نهر السوباط دون موافقة باقى دول حوض النيل «الاندوجو».. والانباء التى وافتنا بها وكالة انباء الشرق الاوسط المصرية «اخيرا» بعزم حكومة اثيوبيا على تحويل ٦٥ الفا و ٧٥ كيلو مترا مربعا من اراضيها من الرى بالامطار إلى الرى الدائم مما يتطلب اجراء التطوير اللازم على انهارها الثلاثة - النيل الازرق وعطبرة وبارو - تمهيدا لاقامة مشروعات تنموية واقتصادية واجتماعية خلال الثلاثين عاما القادمة وبتكلفة ضخمة تم تدبيرها من مصادر تمويل دولية!!.

كما تعتبر السودان هى الدولة الوحيدة من دول حوض النيل التى تستطيع ان توقع اتفاقات ثنائية مع مصر دون الاخلال بحقوق الدول الاخرى اذ تنتهي عندها جميع الاشكاليات الخاصة بتوزيع المياه بمجرد مرورها من حدود الدول المتحكمة فى المنبع مثل اثيوبيا واوغندا وغانا وهذا مما دعا مصر والسودان إلى دراسة عدة مشروعات على روافد النيل تشمل جونجلى وهو شق قناة بطول ٣٦٠ كيلو مترا على الحافة الشرقية لمستنقعات جنوب السودان لتصب فى النيل الابيض ومشروع قناة صرف فى الجنوب.. ومشروع قناة صرف فى الجنوب الغربى توفر ٤ مليارات من المياه تقسم مناصفة بين مصر والسودان والتى توقفت نتيجة لحرب الجنوب وهذا يوضح ان مصالح حوض النيل يتنازعها طرفان الاول تمثله مصر والسودان والآخر تمثله باقى دول حوض النيل وعلى رأسها اثيوبيا مما يدعونا إلى تحليل الابعاد الامنية والسياسية والاقتصادية والقانونية لأزمة المياه بين دول حوض النيل حتى يمكن الخروج بالتوصيات التى تضمن عدالة توزيع المياه بين دوله وتحقيق امن واستقرار المنطقة.

فبالنسبة للابعاد الامنية

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

والسياسية فلن تسمح مصر لواحدة من دول حوض النيل باقامة اى مشروعات او سدود على المجرى المائي يكون من شأنها خفض حصة مصر المائية ونفس الشيء بالنسبة لباقى دول حوض النيل تجاه مصر والسودان.. ولذا تعتبر مشكلة المياه من اخطر المشاكل الامنية التى ستواجهها منطقة الشرق الاوسط والعالم كله خلال القرن الحادى والعشرين.. مع الوضع في الاعتبار ان المشروعات التى اقامتها مصر مثل خزان اسوان والسد العالى لا تشكل اى اعتداء على حصص باقى دول حوض النيل لانها من صميم حصتها.. ولأنها اقيمت لحجز المياه التى تهدر وتضيع فى البحر الابيض المتوسط.. اما المشروعات والسدود والحواجز التى تقيمها

ول المنبع فهى تؤثر على حصة مصر.. وتهدد بتحويل ارضها إلى صحراء جرداء!!.

اما بالنسبة للابعاد الاقتصادية فتعانى جميع دول حوض النيل ومنطقة القرن الافريقى من الكثافة السكانية وانخفاض المستوى المعيشى وانتشار الفقر والمجاعات التى تقضى على ملايين البشر سنويا.. كذا الحاجة إلى كميات اضافية من المياه لاستصلاح الاراضي.

اما بالنسبة للابعاد القانونية فتقوم مصر والسودان بالحصول على حصصهما المقررة فى معاهدة ١٩٠٢ و ١٩٢٩ التى تلزم بعدم اقامة اى مشروعات على مجرى نهر النيل او بحيرة تانا او نهر السوباط وهذا ما اكدته معاهدة ١٩٥٩ وميثاق الوحدة الافريقية الذى وقع فى اديس ابابا فى مايو ١٩٦٣.. وما نصت عليه النظم الدولية الحديثة لضمان حقوق جميع الدول التى تقع على مجارى الانهار الدولية ولا تسمح للدول التى تقع على اعالى ومنابع الانهار بالاضرار بمصالح الدول التى تقع فى ادناها.. وهو ما يعرف بمبادىء «هلسنكى».. ورغم هذا كله فهناك سياسات وخطط وحسابات «اخرى» تقوم بها الولايات المتحدة بالتعاون مع اسرائيل لتغيير التوازنات الإستراتيجية فى منطقة الشرق الأوسط والقرن الافريقى والقارة الافريقية.. والتى يجب الا تغيب «ابدا» عن اذهاننا فى جميع تقديراتنا وخططنا حتى لا نفاجأ بها!!.

يتضح من السرد وتحليل الابعاد الامنية والسياسية والاقتصادية والقانونية ان تأمين حوض النيل فهى مسئولية مباشرة مشتركة بين جميع دول النيل ومنطقة القرن الافريقى نتيجة لتدخلات امريكا والقوى الدولية العظمى - التى كانت ترتبط بالمنطقة - وبعض دول المنطقة وأسرائيل فى شئون المنطقة لضمان حماية مصالحها واهدافها الاستراتيجية التى تتمثل اساساً فى التحكم فى ثروات المنطقة الطبيعية والاستخراجية والاولية والمعدنية.. وضمان تدفق البترول العربى عبر الممرات والموانىء التى يمر خلالها.. والسلاح للضغط والتهديد لدول حوض النيل خاصة بعد انتهاء

دور الاتحاد السوفيتى «السابق» وسيطرة الولايات المتحدة الامريكية «وحدها» على العالم ونقترح الآتى:

١ - تنمية التعاون على المستوى الثنائي او الجماعى بين دول حوض النيل «الاندوجو» في كافة المجالات الاقتصادية والسياسية والتجارية والثقافية والتعليمية وتوليد الكهرباء والتوسع فى الصناعات القائمة على الحاصلات الزراعية.

٢ - ان تبدأ دول حوض النيل فى وضع الخطة الشاملة لاقامة المشروعات بما فيها السدود والانشاءات التى تخدم خطة التنمية الشاملة لدول النيل بغاية التوسع في اقامة المشروعات والسيطرة على كمية الفاقد من المياه.. ومحاولة ضم اثيوبيا وكينيا إلى مجموعة «الاندوجو» بهدف تشجيع دول حوض النيل على الاهتمام بموضوع النيل من خلال تعاون اقليمى حقيقى شامل.

٣ - توقيع معاهدة للتعاون المشترك بين مصر والسودان وجيبوتى واريتريا واثيوبيا والصومال والتى من شأنها ازالة جميع النزاعات والصراعات فى منطقة حوض النيل والقرن الافريقى وتضمن عدم بناء اى مشروعات او سدود على روافد حوض النيل الا التى تخدم مصالح جميع الاطراف وبعد الموافقة عليها من جميع دول حوض النيل.. كذا زيادة الوعى الجماهيرى باهمية استخدام المياه فى المستقبل والحفاظ عليها وصيانة المجرى المائي من جميع الشوائب والمخلفات الزراعية ونفايات وملوثات المصانع

ونواتج وقاذورات وقمامات المدن والقرى الواقعة على ضفة النهر.

واخيرا نتوجه إلى السيدين وزيرى الاشغال والخارجية باصدار ما يفيد ويبعث على الهدوء والطمأنينة بأن المشروعات التى ستنفذها اثيوبيا لن تؤثر على حصتنا المائية المقررة لأنها لا تمثل «فقط» الحياة والوجود والبقاء للشعب المصرى «الامن القومى المصرى».. بل لأنها تعتبر العمود الفقرى والمصدر الوحيد الذى سنقيم عليه خطة التنمية الشاملة فى «جنوب الوادى» و«سيناء» وما يتصل بها من إنفاق ضخم.. وتأثير مباشر على أقوات وغذاء الشعب!!.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية